عدم إجابة المسؤول على المتظلم خلال «60 يوما» تستوجب المعاقبة

مجلس الأمة: إنشاء دائرة للمنازعات الإدارية وتمرير قانون حماية البيئة

■ المرافق البرلمانية: القانون يهدف إلى حماية البيئة ومصادرها والحفاظ على توازنها الطبيعي

اجتماع مصغر عن الرئاسة

المجلس قبل اكتمال النصاب «تصوير: صالح محمد»

عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية امس على اقتراح بقانون بتعديل المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بانشاء دائرة في المحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية في مداولته الاولى وذلك بموافقة 31 عضوا وعدم موافقة اربعة اعضاء من اجمالي الحضور البالغ 35 عضوا.

وتضمن التعديل اضافة فقرة الى المادة «7» من القانون المذكور تنص على ان «يعتبر عدم الاجابة على التظلم في الميعاد المشار اليه في الفقرة السابقة «60 يوما» مخالفة ادارية تستوجب مجازاة المتسبب بها تاديبيا».

وقال مقرر اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية النائب يعقوب الصانع خلال شرحه لتقرير اللجنة حول هذا القانون ان الهدف من هذا التعديل هو الا يأتي مسؤول في الدولة ويترك المتظلم دون ابداء اسباب لرفض تظلمه خلال فترة 60 يوما واذا لم يرد عليه سيكون عليه عقوبة.

واضاف الصانع ان المادة كانت تنص قبل التعديل الذي اقره المجلس على ان «فوات الـ60 يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه» دون ان يتم معاقبته في حال عدم الرد على التظلم.

المعتذرون

1 - جابر المبارك	8 - علي العبيدي
2 - صباح الخالد	9 - عبد العزيز الإبراهيم
3 - خالد الجراح	10 - نبيل الفضل
4 - أحمد المليفي	11 - خلف دميثير
5 - محمد الخالد	12 - فيصل الدويسان
6 - عبدالمحسن الدعيج	13 - يوسف الزلزلة
7 - عيسى الكندري	14 - عبدالله العدواني

جانب من الجلسة

■ دشتي : أذكر اللجنة المالية بضرورة تقديم تقريرها حول تعديل هيئة أسواق المال

■ الطريجي: نتمني أن تكرم الحكومة عبدالعزيز الصقر في ذكرى رحيله

■ خليل عبدالله: لا يمكن أن نتحمل سوء التخطيط الحكومي ونحن بحاجة إلى إعادة هيكلة الدولة

■ مطيع: ما هي جدية الحكومة في تنفيذ توجيهات صاحب السمو بأن تكون الكويت مركزاً مالياً؟

■ الخرافي : الكويت تعاني من مشكلة عدم التخصص ولدي تشكيك في القيمة الفعلية في تكلفة برميل النفط

■ الحمدان : ما الذي يمنع الحكومة عن إنشاء هيئات وكيف سنكون مركزاً مالياً ومطارنا بهذا الشكل؟

■ طنا: اتمنى من الحكومة أن تعطينا تصوراً واضحاً يطمئن المواطن فما قدم ليس مطمئناً

الصالح متحدثا

«والعبدالله يفتد

كما أحال المجلس في جلسته التكميلية الى الحكومة امس الاقتراح بقانون في شان حماية البيئة بعد التصويت والموافقة عليه في مداولته الثانية بموافقة 32 عضوا وامتناع عضو واحد من اصل الحضور وعددهم 33 عضوا.

ونصت المادة الثالثة من القانون وفق ما جاء في تقرير لجنة المرافق العامة البرلمانية على انه يهدف الى «حماية البيئة ومصادرها والحفاظ على توازنها الطبيعي في اقليم الدولة كاملا».

كما يهدف القانون بحسب المادة ذاتها الى «مكافحة التلوث والتدهور البيئي بأشكاله المختلفة وتجنب أي أضرار فورية أو بعيدة المدى نتيجة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو السياحية أو العمرانية أو غيرها من الانشطة وبرامج التنمية التي تهدف الى تحسين مستوى الحياة».

ويهدف القانون بحسب المادة نفسها ايضا الى «تنمية الموارد الطبيعية وضمان تحقيق اهداف التنمية المستدامة والحفاظ على التنوع الحيوي في اقليم الدولة كاملا والى حماية المجتمع وصحة الانسان والكائنات الحية من جميع الانشطة والاعمال المضرة بها اضافة الى حماية البيئة من التاثير الضار للانشطة والاعمال التي تتم خارج اقليم الدولة

من جانبه اكد وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير ان الحكومة لا يمكن ان تقبل أي تاثير سلبي على المواطن جراء رفع الدعم عن أي منتج.

وقال الوزير العمير في مداخلة له في جلسة مجلس الامة التكميلية امس ان هناك قرارا برفع الدعم عن بعض المنتجات ومنها «الديزل» لكن تنتظر الدراسات في هذا الشان لئلا يتضرر المواطن من رفع الدعم» مشددا على ان الحكومة لا يمكن ان تقبل أي تاثير سلبي على المواطن جراء رفع الدعم عن أي منتج من خلال رفع الاسعار.

وذكر ان 600 مليون دينار كويتي تدفع كدعم للديزل لوحده «ولا بد من معالجة هذا الامر ولن نصدر قرارا الا بعد دراسة شاملة ولا نريد أي رفع لدعم فيه تاثير سلبي على المواطنين».

وأضاف الوزير العمير «اننا نشاطر مجلس الامة في قضية تنوع مصادر الدخل والحكومة بانتظار ملاحظات المجلس في هذا الشان

من جانبه اكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ان الحكومة تسير خلال الاشهر الماضية بخطى ثابتة بشان القضية الاسكانية «وخلال فترة قصيرة سيتلمس المواطن جدية الحل لهذه القضية».

وأشار الوزير ابل في مداخلة له في جلسة مجلس الامة التكميلية امس بالتعاون بين الحكومة واللجنة الاسكانية البرلمانية وبالجهود المبذولة من جميع الاطراف المعنية لاسيما من وزير الدولة لشؤون الاسكان السابق سالم الاذينة مبينا ان القضية الاسكانية بحاجة الى تضافر جميع الجهود والجهات.

وذكر انه تم تخصيص 5196 وحدة سكنية في منطقة غرب «عبدالله المبارك» وسيتم توزيع وحدات اسكانية اخرى مؤكدا «ان المواطن الكويتي سيتلمس جدية الحل لهذه القضية وسيشاهدها على ارض الواقع

ومن جانبه افاد وزير المالية انس الصالح خلال رده على ملاحظات اعضاء مجلس الامة في جلسة مناقشة طلب تنويع مصادر الدخل القومي بان الحكومة استمعت الى جميع الملاحظات التي ذكرها المجلس وقيدها الفريق الفني للوزارة مبينا ان الدراسة التي عرضت في المجلس هي رد على اسئلة طرحت في الطلب النيابي بهذا الشان.

وقال الوزير الصالح إن مسؤولية الحفاظ على ديمومة الرفاه للمواطنين ومصالحه هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجلس «ونعمل بكل جهد على اصلاح ما يمكن اصلاحه بالتعاون مع المجلس».

واكد أن الحكومة «لا يمكنها العمل بعيدا عن المجلس» مشددا على عدم صحة ما يقال من ان رفع الدعم عن بعض المنتجات يعني المس لدخل المواطن «وإنما يعني وصوله الى مستحقيه

كما افق مجلس الامة في جلسته التكميلية اليوم على عدد من التوصيات بعد الانتهاء من طلب بشان مناقشة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل القومي لاستيضاح سياسة الحكومة حول ذلك.

ونصت التوصية الاولى التي وافق عليها المجلس على تكليف الحكومة اعداد دراسة خلال ستة اشهر متضمنة جميع التحليلات الاقتصادية والاقتراحات والحلول وخطة تنفيذها لضمان انجاح تنويع مصادر الدخل القومي ونجاح الاقتصاد الوطني ومراعاة عدم ارهاق كاهل المواطنين وعرضها على المجلس بداية دور الانعقاد المقبل ليتسنى للمجلس اتخاذ مايلزم من قرارات وسن تشريعات إن لزم الامر لتكون مبينة على اسس مهنية علمية.

كما نصت التوصية الثانية على تشكيل جهاز تنفيذي مشكل من جهات ذات صلة بهدف تنفيذ المنظور الحكومي في هذا الشان ويكون له سلطة اتخاذ القرار وتابعا لمجلس الوزراء لئلا يصطدم ببطء الدورة المستندية التي تعطل سير المشاريع.

ونصت التوصية الثالثة على تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والترفيهي من قطاع الثروة السمكية حيث يتم التركيز على المحاور الرئيسية وهي الصيد الرشيد من خلال الوصول إلى الصيانة المثلى والادارة الجيدة للموارد المائية الحية ومصائد الاسماك.

وبحسب التوصية ذاتها يتم التركيز على تنمية وتربية الاحياء المائية واجراء البحوث السمكية لتحقيق افضل النتائج وتوعية الصيادين بالاساليب الحديثة للصيد ومفهومه وعناصره للوصول إلى الغاية المنشودة مع ضرورة استكمال البنية التحتية وتنمية الصناعات السمكية وتنمية الصادرات.

ونصت التوصية الرابعة على تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية قطاع الثروة السمكية بإيجاد فرص استثمار للقطاع الخاص وتوسيع قاعدة المستثمرين وتوسيع قاعدة الحاصلين على تراخيص الصيد البحري وتشجيع القطاع الخاص على استكمال البنى الاساسية من مخازن تبريد ومصانع ثلج وانشاء موانئ الصيد وأسواق جديدة.

كما نصت التوصية الخامسة على وجوب رفع مساهمة القطاع الزراعي والسمكي في الناتج المحلي الاجمالي ورفع مساهمة القطاع الزراعي والسمكي في الصادرات غير النفطية وتوفير فرص عمل للمواطنين في المجالات الزراعية والسمكية.

ونصت هذه التوصية ايضا على وجوب تحسين مستوى المعيشة وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف وضمان استدامتها ووقايتها وتشجيع الشباب على الاستثمار في قطاع الزراعة والأسماك وتحقيق الادارة السليمة للقطاعات الزراعية والسمكية باستخدام التقنيات الحديثة وتحقيق الكفاءة العالية في ادارة الموارد الطبيعية وتشجيع القطاع الخاص على تبني المشاريع الزراعية وتوسيع دائرة نشاطه.

ودعت التوصية السادسة الى ضرورة تطوير انظمة انتاجية وتسويقية جيدة للمنتج النباتي تعظم من عائده الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بما يتفق وأسس استدامة الموارد الزراعية وتحقيق القيم المضافة وخلق فرص عمل للمواطنين.

كما دعت التوصية السابعة الى تشجيع صغار المنتجين على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية و الاستمرار في دعم القروض